جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

المصارف الاسلامية ودورها في تنمية الاستثمار

بحث تخرج مقدم من قبل الطالب

علي حسين رحيم مهدي

الى مجلس ادارة قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف الاستاذ

حيدر حمزه صالح

1440هـ **2019م**

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العلي العظيم

سورة طه: 114

الإهداء

إلى الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الذين وجوههم لغير الله ما توجهت ... وأقدامهم لغير الله ما سارت ... إلى

كل من في الوجود بعد الله ورسوله والأئمة الميامين .. إلى نبع الحنان ..

والدتي العزيزة

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح ..

أبي العزيز

الى سندي وذخري ومصدر طاقاتي وقوتي عائلتي الحبيبة

اخواتي واخواتي

إلى من كان له الفضل في المساعدة على انجاز هذا البحث الأستاذ الفاضل

((حيدر حمزه صالح))

المشرف على البحث التي كان لها الفضل الكبير من خلال ملاحظاتها الدقيقة

بشأن فقرات البحث وإبداء الآراء الشافية لبعض الجوانب فيه ...

إلى... أساتذتنا الكرام جميعاً

شكر وتقدير

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد/رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة لي لإكمال البحث ، كما أتقدم القادسية لإتاحتهم الفرصة بخالص الامتنان إلى أساتذتي الكرام

وبالأخص الأستاذ الفاضل ((حيدر حمزه صالح))

للمساعدة السديدة والملاحظات الدقيقة التي لولاها لما اكتمل البحث ..

كما اشكر زملائي وزميلاتي للأيام الجميلة التي قضيناها معا

الى كل من ساعدني في معلومة أو نصيحة

لكم مني كل الحب والتقدير

فهرســـــت المحتويـــــات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
مقدمة	1
المبحث الاول مفهوم المصارف الإسلامية نشأتها وتطورها	2–5
المبحث الثاني التمويل والاستثمار	6–12
المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث	13–17
المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات	18–19
الاستنتاجات	18
التوصيات	19
المصـــــادر	20–21

المقدمة :

تعد المصارف الإسلامية من اهم وابرز في تنشيط وتطوير النظام المصرفي بعدما أصبحت المصارف الإسلامية تتميز بخاصية من بين جميع الأنظمة المصرفية التي سبقتها خصوصا في ظل الدور المصرفي الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد وتطويره ، إذ تقوم ألصناعه المالية الإسلامية على أسس داعمة لتنمية أسواق رأس المال من خلال استثماراتها المبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة .ويهدف البحث الى التعرف على المصارف الإسلامية من حيث نشأتها ومفهومها وخصائصها ودورها في عملية تطوير القطاع المصرفي من حيث تنمية رأس المال وبيان أثرها الاقتصادي بصوره عامه .

مشكلة البحث :- المصارف الإسلامية تحتاج إلى مجالات استثمارية مضمونة من حيث الربح من ناحية ومفيدة للمجتمع من ناحية أخرى وتتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبما إن العائد يتناسب طرديا مع المخاطرة لذلك يجب على المصارف الإسلامية اختيار مجالات توظيف استثمارية مدروسة بشكل جيد ودقيق وبما يتلاءم مع البيئة العراقية

فرضية البحث: ينطلق البحث من فريضة مفادها: ان للمصارف الاسلامية لها دور اساس في التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التي تقدمها والمستندة على اساس الربح والخسارة لتجنب استخدام الفائدة، وان ارتفاع معدل الاستثمارات يدل على نجاح المصرف الإسلامي في تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية ،

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على حجم تعاملات المصارف الاسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، والوقوف على طبيعة مجالات الاستثمار في المصارف الإسلامية بشكل عام وتحديد مدى نموها الذي يعكس تطور المصارف الإسلامية والسبب بزيادة عددها بالاعتماد على معدل نمو الاستثمارات لعينة عمديه من المصارف الإسلامية في العراق .

اهمية البحث: تعريف المستثمرين والمهتمين بالتنمية الاقتصادية على الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المصارف في تحريك عجلة التنمية من خلال المعلومات والنتائج التي يتم التوصل اليها.

منهجية البحث: ان المنهج العلمي المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي الذي يعتمد على المصادر والمراجع النظرية؛ فضلا عن النهج التحليلي من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها والربط فيما بينها وتقييم ادائها للوصول الى النتائج التي تحقق اهداف البحث. وقسم البحث الى ثلاث مباحث تضمن المبحثان الاول والثاني الجوانب النظرية . فيما اختص المبحث الثالث بجمع البيانات وتحليلها من اجل معرفة وفهم ما تقوم به المصارف الاسلامية من دور في التنمية للعملية الاقتصادية وبالأخص في مجال الاستثمار.

عينة البحث :-

تم اختيار المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي كعينة عمديه لأنها من أقدم المصارف الإسلامية في العراق ومدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتتميز أيضا بضخامة رؤوس اموالها وكثرة فروعها .

المبحث الأول : مفهوم المصارف الإسلامية نشأتها وتطورها

اولاً : مفهوم المصارف الإسلامية

تقدم المصارف الاسلامية للمجتمعات الاسلامية مجموعة متنوعة من الخدمات المالية مقبولة شرعا (Hassan &Lewis,2007:2). حيث اسست هذه المصارف على مبدا لا ضرر ولا ضرار و الغنم بالغرم وان النقود لا تلد نقود، وانما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر ربحا وخسارة: هي تتبع اسلوب يطهر المعاملات من اية محظورات غير شرعية، ويوفر البدائل الكافية التي تنبع من صميم التشريع الاسلامي .هذه المصارف، تنطلق من مبدأ ان ملكية المال لله تجسيدا لقونه تعالى (**لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**)(المائدة 120)، وان الناس ليسوا احرار في تعاملهم بهذه الاموال: بل يجب توجيهها لمرضات الله. وعليه فالمصارف الاسلامية تلتزم في تعاملها بهذا المبدأ مع المجتمع سواء كانوا مودعين ام مستثمرين، فهو اسلوب ملتزم بمبادئ الشريعة الاسلامية (العزيزي ، 2011: 385).

فالمصارف الاسلامية لابد ان يأخذ بمبادئ الشريعة التي توجه المال لخدمة المجتمع . وتهيئة الفرص المناسبة له للنهوض على اسس اسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام مع الابتعاد عن التعامل بالفوائد الربوية اخذا او عطاءاً وبهذا الالتزام يتحقق دائماً النجاح لان الله تعالى قد اكمل الدين الاسلامي واتم نعمته؛ وأوضح شريعته التي تصاح به الدنيا والاخرة؛ كما في قوله تعالى (**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**).(سورةالمائدة:3).

ويمكن تعريف المصرف الاسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في انشطة اقتصادية ضمن نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي الصحيح .(سمحان و يامن،2011: 145).

وهناك عده تعاريف انطلاقاً من اعتبارات عديدة سواء من ناحية القيم والعقائد أو من ناحية الخصائص والأهداف ، فيعُرف المصرف الإسلامي (بأنه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجال النشاط الاقتصادي المختلف) (العطار ،2010: 117).

كما يمكن تعريف المصارف الإسلامية (بأنها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية ، وهي مؤسسات لا تبغي الربح)(شيخون،2006: 187) .

والبعض عرفها بأنها تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمة أفراد أو جماعات لبناء مجتمع التكافل وتحقيق رفاهيته. ويعرف بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والإستثمارية من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية(البنتاجي،2005: 7) . وعرفه اخرون بان المصرف الإسلامي تلك المؤسسة التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية ، وتتمثل وظائفها في قبول الودائع وتمويل الإستثمارات وتقديم الخدمات(النجاروحسن ، 2005: 3). وتم تعريف المصارف الإسلامية بانها مؤسسات مالية عقائدية تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعاً عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحو الإستثمار الأمثل (صاحب،2006:85) . لذا فهو ليس مجرد مؤسسة مالية بديلة للمصارف التقليدية وانما هو مؤسسة مالية ذات منطلقات فكرية مؤثرة في تشكيل نموذجه وعلاقاته.

ويرى الباحث أن المصرف الإسلامي (هو مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة وإنما هي مؤسسة اقتصادية وإجتماعية ودينية وتتعامل على حسب ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن الربا).

ثانياً : نشأة المصارف الإسلامية واهميتها:

ترجع بدايات المصارف الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية حيث نجد فيها بعض المفاهيم الخاصة بالعمليات المصرفية الإسلامية و لقد أدى ازدهار التجارة الداخلية و الخارجية في فجر الإسلام إلى وجود أدوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور فقد كان الناس يضعون أموالهم لدى من يثقون في أمانته ، وظهر التمييز بين الوديعة التي تودع كأمانة وبين الوديعة الجارية المضمونة) القرض (التي تمكن الوديعة من استعمالها بشرط ضمان رد المثل لصاحبها عند طلبه ، ومن صور الاستثمار التي كانت سائدة قبل البعثة النبوية وبعدها صيغتا المضاربة والإقراض بالربا ، وقد أبقى الإسلام على المضاربة وحرم الربا كما عرف نظام الحوالات(محمد،2006: 8).

وإن تجربة العمل المصرفي الإسلامي في العصر الحالي و فكرة إنشاء مصارف إسلامية قد جاءت تلبية لنداءات ودعوات الملايين من المسلمين في الوطن العربي وخارجه الذين يجدون حرجاً شرعياً في التعامل مع المصارف التجارية التي تستخدم عنصر الفائدة . إن الإسلام حرّم إكتناز الأموال وحرّم التعامل بالربا وهي من معطيات الدين الإسلامي ، إذ ينبغي الاهتمام بأموال الدولة والعمل على توظيفها واستغلالها وتنميتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية منذ عرف المسلمون ألواناً من العمل المصرفي الإسلامي في صدر الإسلام مثل القرض والمضاربة و الحوالة و الصيرفة وغيرها .

ثالثاً : اهداف المصارف الاسلامية

المصارف الاسلامية هي جزء من منظومة الاقتصاد الاسلامي ذات المنطلقات الفكرية والاهداف السامية ، فهي ليس مجرد شركة تهدف الى الربح والامان والاستمرارية فقابل الاهداف التي تسعى الى تحقيقها هي :

1- عقائدية

أ- ترسيخ المنهج الاسلامي في المعاملات المالية والمصرفية تهدف هذه المصارف الى تحقيق اوامر الله على ارضه فيما يختص بجانب مهم من جوانب الحياة الا وهو المال ؛ وطالما ان هذا المال يمثل نعمة وابتلاء وفتنة وزينة فيجب ان يكون الهدف منه تهذيب سلوك الافراد » فالمصارف الاسلامية تحق ذلك من خلال المساعدة على حسن الاستفادة من هذه الاموال عند زيادتها وتوافرها او الحاجة اليها. (الخضري ، 1990 : 179).

ب- الالتزام بالتعاليم الاسلامية وتوجيهاته وذلك من خلال أتباع الاوامر واجتناب النواهي والتمسك بكل القيم الروحية والاخلاقية التي دعت اليها الشرائع السماوية. والدعوة الى سبيل الله من خلال الدعوة الى النصح وارشاد افراد المجتمع بإتباع السلوك الاسلامي في استثمار وتوظيف اموالهم.(الموسوي ، 2011 : 75).

ج- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع من خلال رعاية متطلبات ومصالح المجتمع : عن طريق توفير المناخ الملائم لمعاملات الافراد في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الصدق والطهارة في المعاملات وتحقيق العائد العادل والتعاون بين مختلف الفئات والذي يحقق ذلك هي المصارف الاسلامية ، بمعنى آخر ان ملكية الاموال تؤدي وظيفة اجتماعية قبل ان يكون حق شخصي (المغربي ، 2004 : 90).

2- اجتماعيةوتتمثل في تحقيق التنمية الشاملة من خلال المشاركة في المجتمعات التي تعمل فيها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و المادية؛ وفي ميدان التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية. لتحقيق التكامل بين افراد المجتمع عن طريق احياء فريضة الزكاة التزاماً بمراعاة حق الله في المال الذي نحن مستخلفون فيه. (الخاقاني ، 2011 : 178).

3- اقتصادية واستثمارية ويمكن الوصول الى هذا الهدف عن طريق تحقيق امال وطموحات اصحاب المصارف والعاملين فيه؛ فالمساهمون يستثمرون اموالهم بالأسلوب الشرعي الصحيح؛ والعاملون يقومون بأعمال لا شبهة فيها ، وينتظر الجميع عائدا وفقاً للصيغ الاسلامية الرشيدة ولتحقيق هذا المبدأ فأنها تعمل على ايجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال واعادة توظيفه في النشاطات الاستثمارية ولذلك هي تساهم في القضاء على البطالة (العامري، 2014: 35).

رابعاً: سمات المصارف الاسلامية

ان الصفة الاساسية التي تميز المصارف الاسلامية عن غيرها من المصارف، هي التزامها بأحكام الشريعة الاسلامية عند قيامها بوظائفها وان هذا الالتزام العقائدي يجعلها تختلف عن سائر المصارف في قواعد العمل واهدافه والياته. فبالإضافة الى المحددات الاقتصادية يتعين على المصارف الاسلامية الالتزام في عملها بقواعد ومبادئ العقيدة الاسلامية المستقرة والثابتة، ومن اهم الخصائص التي تميز المصارف الاسلامية عن غيرها ما يلي: (الهيتي ، 2008 :5).

1- عدم التعامل بالربا: ان الابتعاد عمن الربا يعد من اهم اسباب قيام المصارف الاسلامية ، اذ ان اول ما تمتاز به المصارف الإسلامية هو الابتعاد عن التعامل بالفائدة وتعد هذه الخاصية الميزة الرئيسة التي تميز المصارف الاسلامية عن غيرها من المصارف ، لان الاسلام حرم الربا بكل اشكاله وشدد العقوبة عليه في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (سورة البقرة:8- 281).

2- تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية: ان الهدف التنموي للمصارف الاسلامية يتطلب منها ان تكون اكثر من مجرد وسيط مالي فينبغي ان تكون اداة فعالة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الاسلامية من خلال سعيها الى الارصدة الاسلامية داخل بلدانها والتوظيف الفعال لمواردها كمما يجب ان لا تقتصر على تعظيم الارباح فقط كما هو شأن المصرف التقليدية، وانما تتعداه الى العمل بما يحقق النفع العام للمجتمع اولا وقبل كل شيء، اذ ان المصرف الاسلامي مادام يستخدم ودائع الناس فمن الضروري ان يستخدمها لمصلحة المجتمع وليس لمصلحة شخص او فئة معينة (الهيتي ،2008 :5).فالمصرف الاسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فقط بل انه يعد التنمية الاجتماعية أساساً فالتنمية الاقتصادية لا تؤتي ثمارها الا بوجود التنمية الاجتماعية. وهو بذلك يراعي الجانبين.

3- عدم اكتناز الاموال: على المصرف الاسلامي ان يجتهد في البحث عن جميع السبل المتاحة لتوظيف امواله، وعدم السماح بتراكمها لديه لأي سبب من الاسباب حتى وان اقتضى ذلك ان يكف عن قبول الاموال اذا لم يجد منافذ للتوظيف المناسب، عملا **بقوله تعالى (واللذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) (سورة التوبة :34).**

ان كثيرا من اموال المسلمين معطلة لا تستفيد منه البلدان الاسلامية، لأن بسبب اغلب المسلمون يتحرج من استثمار امواله وتنميتها في المصارف الربوية القائمة، وذلك يعود الى تمسك أبناء هذه الامة بعقيدتهم و بمبادئ دينهم وتعاليمه السامية، لذا ان المصارف الاسلامية قد اثبتت جدارتها ونجاحها في استثمار الاموال المودعة وتنميتها مما دفع الكثير من اصحاب رؤوس الاموال الى استثمار اموالهم المجمدة وتنميتها من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها.

4- التعاون والتحالفات الاستراتيجية بين المصارف الاسلامية: يتوقع ان تزيد المنافسة من قبل المصارف التقليدية بصورة اكبر في المستقبل القريب بفعل العولمة، فالأسواق العالمية تتقارب بسرعة باتجاه الالتقاء في سوق موحدة وتحرير اسواق التبادل الخارجية:؛ كما ان الابتكارات التقنية وثورة الاتصالات من خلال المراسلات الالكترونية تقوم بدور مهم في التكامل المالي ، لذا على المصارف الاسلامية ان لا تقف مكتوفة الايدي أتجاه هذه التطورات وان تقوم بتكوين تحالفات استراتيجية مع المصارف الاسلامية، وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينها وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر شأنها في ذلك شأن المصارف الربوية. ففي حالة وجود اكثر من مصرف اسلامي في ظل النظام المصرفي الرأسمالي فأن بعضاً من المشكلات التي يعانيها المصرف الاسلامي يمكن ان تجد طريقها للحل؛ اذ يمكن التعاون بين المصارف الاسلامية في عدة امور منها (الاستثمار المشترك في المشروعات الكبيرة- تأسيس شركة تأمين اسلامية تعاونية- التعامل فيما بينهم على اساس القرض الحسن) وبالتالي اعتبار كل منهم ملجا للآخر للاقتراض بدلا عن البنك المركزي و التعاون في مجالات

الدراسات والابحاث والتدريب ذات العلاقة بالأعمال المصرفية والاسلامية.(العجلوني،2008: 147).

5- نظام الزكاة : يعد هذا النوع من الخدمات الحديثة نسبيا لدى المصارف الاسلامية، فتحقق هذه المصارف مصلحة مزدوجة لكل من العميل والمصرف على حد سواء، فبالنسبة للعميل تخفف عليه الكثير من الاعباء المترتبة على ادارة ممتلكاته في حياته وتصفية امواله بعد وفاته وتنفيذ وصيته. اما بالنسبة للمصرف فان هذه العملية تحقق له دخلا منتظماء اضافة الى ما تحققه من توسع في توثيق علاقته مع عملائه حتى الى ما بعد وفاته. ولقد دأبت هذه المصارف وانطلاقاً من رسالتها السامية الى انشاء صندوقاً خاصاً لجمع الزكاة وايصالها الى مستحقيها المحددة شرعاً اضافة الى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه اموال هذه الفريضة اذا ما قام المصرف باستثمار الفائض من تلك الاموال وتنميتها . (الهيتي ، 2008 :23).

خامساً : خصائص المصارف الإسلامية وأعمالها :

الخاصية الأولى - عدم التعامل بالربا : إذ تشكل هذه الخاصية القاعدة الرصينة التي يقوم عليها هذا النوع من المصارف . والأصل في إعتماد المصارف الإسلامية على هذه الخاصية هي النصوص العديدة التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي تنص على تحريم الربا .(فليح، 2008: 122).

الخاصية الثانية- الإلتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية: تنفرد المصارف الإسلامية بهذه الخاصية من بين الانظمة المصرفية جميعها التي سبقتها او تلك القائمة حالياً إذ تزاول المصارف الاسلامية نشاطها في إطار الشريعة الإسلامية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية التي نادت وتنادي بها هذه الشريعة وتسعى من خلال تطبيقاتها في مجال قبول الاموال وتوظيفاتها الى تحقيق القيم الروحية وإعلاء قيمة الانسان الخلقية.(حربي،2007: 32).

الخاصية الثالثة - الحد من ظاهرة التضخم والآثار السلبية الأخرى: تتميز المصارف الاسلامية بسعيها لتحرير واستقرار قيمته النقدية مما يسهم في الحد من التضخم أي إنخفاض فرصة خلق النقود فيها وبذلك تحافظ على العلاقة السليمة بين المعروض النقدي والناتج القومي .(نعمة الله نجيب وآخرون، 2011 :229).

الخاصية الرابعة - العمل على تنمية المال وعدم إكتنازه : تلتزم المصارف الاسلامية بالعمل على تنمية الاموال التي في حيازتها سواء كانت للمساهمين او للمودعين باعتبارها مستخلفة فيها بالوكالة عن اصحابها ، وتقوم باختيار أفضل الوسائل الشرعية لادارتها ادارة رشيدة بعيدة عن الاسراف. ويمكن القول ان استثمار الاموال بحوزة المصارف الاسلامية وفرض الزكاة ايضاً الاموال غير المستثمرة هو تضيق لخاصية عدم اكتناز الاموال .(نعمة الله نجيب وآخرون، 2011 :229).

الخاصية الخامسة- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية : الطبيعة الاسلامية للمصرف الاسلامي تحتم عليه العمل على الإرتقاء بالحياة بجانبيها المادي والروحي وليس لجانب على حساب آخر . ولذا تعنى المصارف الاسلامية بالعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في اطار متوازن وتنسيق متكامل فيسير العمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي مع التهذيب الاجتماعي القائم على الالتزام بآداب الاسلام وقيمه الاخلاقية.(المخلافي، 2012 :56)

الخاصية السادسة - تقرير العمل كمصدر للكسب : تقوم المصارف الاسلامية بإبراز عنصر العمل في نشاطاتها المصرفية بوصفه مصدراً أساسياً للدخل وتحد من دخل رأس المال كذلك نتيجة إلى العمولة (كأجرة للعمل) وتبتعد عن الفائدة كأجر (لرأس المال) وتعتمد هذه المصارف على مبدأ المال لا يلد مالاً واما الذي ينمي المال ويزيده هو العمل فقط.(نعمة لله نجيب وآخرون، 2011 : 229).

المبحث الثاني : التمويل والاستثمار

أولاً:- مفهوم الاستثمار :

يمكن ان يكون لمصطلح الاستثمار اكثر من مفهوم، ففي علم الاقتصاد يشير الى شراء اصل مادي كما هو الحال عند امتلاك شركة معينة لمصنع ومعدات ومخزون او شراء فرد معين لمنزل جديد وبالنسبة للشخص العادي فان كلمة استثمار تشير الى شراء اسهم وسندات (ويمكن ان يكون ايضاً شراء منزل) ولكن من غير المحتمل ان يتضمن ذلك شراء مصنع ومعدات ومخزون، وفي كل الاحوال سواء بالنسبة لفرد او شركة، فانه عندما تكون هناك رغبة بأصل مربح فان الاختلاف في تعريف الاستثمار يبقى معتمداً على التغير الكلي لهذه الاصول التي تنتج من عملية الاستثمار، فعندما تستثمر الشركة في مصنع او معدات ستكون هناك زيادة صافية، الا ان هذه الزيادة سوف لا تحدث عن شراء الافراد للاسهم والسندات اذ لابد من ذلك نجد ان كل استثمار يتم بواسطة المشتري يقابله بيع استثمار من قبل البائع، لذا فان كل مشتري وبائع الاستثمار يتعوضون بمقايضة اصل معين (ورقة مالية مثلاً) احداهما الى الآخر، اي ان البائع يحول الورقة المالية الى نقد اما المشتري فيحول النقد الى ورقة مالية وتتم هذه العملية بين البائع والمشتري عادة في الاسواق المالية (الثانوية) وهي الاسواق التي يجري فيها تداول الاوراق المالية التي سبق وان تم اصدارها في السوق الاولي او بما يعرف بسوق الاصدار ومن خلال ما تقدم يمكننا تعريف الاستثمار على انه توظيف الاموال في اصل معين او عدد من الاصول يحتفظ بها شخص (مستثمر) فرداً كان ام شركة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية تحقق له مردود معين يتمثل بالعائد المطلوب الى ذلك المستثمر.(الدوري،2010: 21-22) .

ثانياً :- العوامل المؤثرة على الاستثمار

1-الاستقرار السياسي:- يلعب الاستقرار السياسي دوراً كبيراً على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة الى اخرى ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاضطرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي والصراعات الدولية والايديولوجية والعنصرية وسوء توزيع السلطة والدخل من حيث احتمالات الحرب او الاطماع ويقع ضمن هذا العنصر عامل مهم هو الحروب الاقليمية والاهلية وعلاقة البلد المعني بذلك . (المخلافي، 2012 :56)

2-الاستقرار الاقتصادي:-ويمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية في الناتج المحلي الاجمالي والتوازن الخارجي اي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسة اقتصادية تدخليه ودور القطاع الخاص والحكومي، وطبيعة الاتفاقات الدولية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية مع الدول المختلفة وشروط التبادل التجاري واسعار الفائدة واسعار الصرف ووضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري ونسبة المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي، يقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية او كون المخاطر خارجية نسبة الاستكشاف الاقتصادي وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى والنظام الى منظمات دولية واقليمية وشروط التبادل المالي والتجاري. (فليح، 2008: 115).

3-معدل اسعار الفائدة:- يؤثر معدل اسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات او عوائدها وان معدل الفائدة هو سعر رأس المال وهو ثمن تأجيل الاستلام اي التعويض عن الاستهلاك بشكل اموال اضافية تدفع في المستقبل وتتأثر اسعار الفائدة بجملة عناصر اهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك ودرجة المخاطر ومدة الاستثمار وكلفة التمويل ودرجة المنافسة وطبيعة السياسات النقدية المتبقية، فان ارتفاع معدلات الفائدة العالية يؤدي الى انتقال الاموال المحلية الى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية . (حربي،2007: 36).

4-الدخل القومي:- يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات واهم العناصر المؤثرة على حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في توزيع الدخل القومي، وكلما زاد نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب وكذلك زيادة الادخارات فان ذلك يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما يعكس علاقة طردية بين الاستثمار والدخل . (سلمان ، 2018 :34).

5-معدلات التضخم:-هو الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وان ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبياً على الاستثمار ولأنه خلق عدم الاستقرار في قطاع الاعمال ويؤدي الى عدم معرفة المستثمر الى الحالة التي سوف يكون عليها الاقتصاد في المستقبل او الاصول المنتشرة وبرفع درجة المخاطرة لانه يؤدي الى الارتفاع العام في الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ويؤثر في تحديد القيمة الحقيقية للدخول والارباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس مال المستثمر ما يؤدي الى انخفاض الربحية في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.(آل شبيب، 2009: 26-31) .

ثالثاً:- اهداف الاستثمار :

ان عملية استثمار اموال في اصول مختلفة تعتبر جزءاً من قرار مالي شامل وخطة يكون على المستثمر عملها، اذا قيل البدء في عملية الاستثمار يجب على المستثمر تطوير خطة مالية شاملة لان مثل هذه الخطة ستكون هي الاساس التي تترجم من خلالها الاهداف الاستثمارية لذلك المستثمر ويجب ان يكون هدف المستثمر عموماً ضمن اطار المخاطرة والعائد فالعلاقة بين العائد والمخاطرة يتطلب ان تكون الاهداف الموضوعة ضمن مفهوم العائد فقط، لانه اذا تم تقديم هذه الاهداف ضمن هذا المفهوم فربما يقود ذلك الى اجراء استثمارات غير ملائمة، ومثال ذلك عند اتباع استراتيجيات استثمارية عالية المخاطر او الدخول او الخروج من الاستثمارات بشكل سريع اصلاً في الشراء بأسعار منتظمة والبيع بأسعار عالية ممثلاً اذا كان التركيز المستثمر على اهداف مضاعفة الاموال المستثمرة خلال سنتين فان هذا يجب ان يرافقه معرفة المستثمر بمخاطرة الاستثمار وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن ان يعتمد عليها المستثمر او من يتولى ادارة الاستثمار نيابة عنه لاختبار الاهداف، وبالنظر لأهمية وخطورة وضع اهداف الاستثمار فان هنالك نواحي رئيسية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع تلك الاهداف ومن اهمها ما يلي:- (الدوري، 2010: 26-30) .

1- المخاطرة وسلامة رأس المال .
2- الدخل الجاري مقابل ارتفاع قيمة رأس المال .
3- اعتبارات السيولة .
4- الافق الزمني للاستثمار .
5- الاهتمامات الضريبية .
6- العوامل التشريعية والتنظيمية

رابعاً:- انواع الاستثمارات

أ. الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي .

1. الاستثمارات المحلية او الداخلية :- هي الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني اي داخل الحدود الاقليمية للبدء بعمل دراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والادوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة اشكال وكما يلي:-

-الاستثمار في تكوين رأي المال الثابت .
-الاستثمار في تكوين المخزون السلعي .
-الاستثمار في فائض التصدير .
-الاستثمار في الاوراق المالية . (الدوري، 2010: 29)

2. الاستثمار الخارجي:- هو استخدام الاموال الفائضة في الادوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الاسواق الاجنبية، اي الاستثمار خارج الحدود الاقليمية لدولة المستثمر المقيم مما كانت

طبيعة هذه الاستثمارات فردية ام جماعية، بصورة مباشرة او غير مباشرة ومن خصائص هذه الاستثمارات هي:-

* المرونة في اختبار ادوات الاستثمار نظراً لتعددها من حيث العائد والمخاطر.
* الانتظام والتخصص والنمو والتعامل بكافة انواع ادوات الاستثمار .
* التعدد النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار .
* استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة بشكل موسع .
* ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم وتغيير قيمة العملة . (الدوري، 2010 :45)

ب. الاستثمارات حسب طبيعتها:-

1- الاستثمارات الحقيقية او الانتاجية:- وهي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في انشاء الاصول الانتاجية بهدف تحقيق الربح والشراء وتملك الاصول الرأسمالية، وهذا النوع من الاستثمارات يؤدي الى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني.

2- الاستثمارات المالية:- وهي مجموعة الاستثمارات في الادوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (اسهم وسندات) والاوراق المالية الاخرى، بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على ارباح اضافية ويتم تداول الاستثمارات المالية في الاسواق المالية التي تتميز في فاعليتها خاصة اذا كانت هذه الاسواق ذات كفاءة عالية (شبيب، 2009: 5-7) .

خامساً:- التمويل

تعد عملية التمويل نشاطاً هاماً من انشطة الوحدة الاقتصادية تترابط وتتكامل مع الانشطة الاخرى وصولاً الى تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية وتستهدف عملية التمويل ما يأتي:-

1- تحديد البرامج الاستثمارية المثلى للوحدة الاقتصادية.
2- تحديد نوعية المصادر المالية التي يتطلبها تنفيذ الخطط التشغيلية للوحدة الاقتصادية وضمن سياقاتها الزمنية المحددة .
3- تحديد نوعية المصادر التي يمكن للوحدة الاقتصادية توليدها داخلياً دون ان يؤثر ذلك على طبيعة نشاطها من جهة وتحديد المصادر بحسب الوحدة الاقتصادية المعمول عليها من مصادر خارجية من جهة اخرى .
4- تحديد افضل الوسائل للحصول على الاضافات المالية عند ظهور الحاجة اليها .
5- تحديد الوسائل الاقتصادية اللازمة لاستخدام المصادر المالية والخارجية بهدف تنفيذ خطط الوحدة الاقتصادية . (الهيتي، العبيدي، 1990: 250) .

ويعد قرار التمويل احد القرارات الرئيسية والهامة في المنشآت الاقتصادية، فعملية تمويل المنشآت لم تعد من الامور السهلة في عالم اليوم، الامر الذي يؤدي الى تعظيم اهمية قرار التمويل المناسب الذي من شأنه تعظيم قيمة المنشأة وبناءً عليهِ فأن مسألة الحصول على الاموال لتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية تعد من اهم المهام الاساسية في منشآت الاعمال باختلاف انواعها واحجامها، الامر الذي يستوجب على المنشأة تقرير كيفية الحصول على الاموال اللازمة وتوقيت الحصول عليها وذلك من خلال تحديد رأس المال الامثل لاستثمارات المنشأة الذي يخفض كلفة رأس المال الى الحد الادنى وبناءاً على ذلك يمكن تعريف عملية التمويل (عملية الحصول على الاموال اللازمة لتغطية نشاطات الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال عمر الوحدة او من خلال فترة زمنية محددة ويبدوا ان تعريف عملية تتضمن ثلاث مراحل اساسية، قياس اهداف الوحدة الاقتصادية وتحديد معيار المفاضلة بين البدائل المتوفرة، في عملية التمويل (الميداني، 1999: 555) .

سادساً:- مصادر التمويل

تقسم مصادر التمويل الى :-

1- اموال الملكية وتتكون من :-

أ. الاسهم العادية:- يتمتع حاملو هذه الاسهم بمجموعة من الحقوق كالحق في المشاركة بالأرباح عند توزيعها وامكانية نقل الملكية الى شخص اخر وحضور الجمعية العمومية وحق التصويت فيها بنسبة الاسهم المملوكة وحق المشاركة في موجودات الوحدة عند تصفيتها .

ب. الاسهم الممتازة:- واساسها ان يتمتع حاملها بكافة ما له من الاسهم العادية من حقوق اضافة الى الامتيازات الاخرى من الاولية في الحصول على نسبة معينة من الارباح قبل حامل الاسهم العادي والاولوية في اقتسام موجودات الشركة في حالة تصفيتها .

ج. الأرباح المحجوزة:- هي عبارة عن جزء من حقوق الملكية الذي يستثمره المشروع من ممارسة عملياته المربحة والمتمثل في المتغير من ارباح العام (عبد ، 2007: 19) .

2- القروض وتنقسم الى :-

أ. الائتمان المصرفي:- وهي قروض مصرفية تسمى المعارف التجارية للوحدات الاقتصادية وتلجأ الى هذا النوع بدوافع مختلفة منها سهولة الحصول على القروض قصيرة الاجل وذلك لقلة المخاطر التي قد تتعرض لها الاموال المقترضة خلال فترة زمنية محددة او وجود بعض الحاجات الموسمية .

ب. القروض المباشرة:- وتمثل اصدارات مالية تستخدم في عمليات التمويل طويلة الاجل، وتلتزم الوحدة الاقتصادية بسداد قيمة السند في نهاية المدة المحددة التي قد تصل الى عشرين سنة .

3-الائتمان التجاري:- هو ائتمان قصير الاجل يمنحه المورد الى المشروع عند قيام الاخير بشراء خامات او بضائع جاهزة لغرض تصنيعها واعادة بيعها وقد تكون ائتمان متوسط او طويل الاجل في حالة شراء الاصول الثابتة.

4-التمويل بالاستئجار:- يعد هذا التمويل كبديل لشراء اصول ثابتة وبذلك يتفادى المشروع دفع ثمنها ويعرف على انه عملية تمويل اصول رأسمالية ليس بهدف قيام المشتري بتملكها ولا بهدف تمليكها للمستأجر بل هو شراء أصل واتاحة الفرصة الى الزبون لاستخدامها بالمقابل، اذا قيمة إيجاريه يتفق عليها دون الزام المستأجر بشراء هذا الاصل في نهاية مدة الايجار او من خلال هذه المدة ويتخذ هذا النوع من التمويل اشكال مختلفة من اهمها(عبد ، 2007: 10) :-

أ. الاستئجار التشغيلي.

ب. الاستئجار المالي .

ج. البيع ثم الاستئجار

سابعاً:- العوامل المؤثرة في عملية التمويل:-

1. عوامل خارجية:- وتتضمن تلك العوامل التي يصعب على الوحدة الاقتصادية السيطرة عليها، وتعتمد على طبيعة البيئة التي تمارس فيها الوحدة الاقتصادية نشاطها ويقع ضمن هذه المجموعة العوامل الاقتصادية والقوانين والانظمة والسياسات المصرفية الحكومية وخاصة فيما يتعلق بنمو القطاعات الحكومية والدعم الاقتصادي .

2. عوامل داخلية:- وتتضمن مجموعة من العوامل التي يمكن للوحدة الاقتصادية السيطرة عليها واجراء المفاضلة بينها، وتشمل ما يلي:- (الدوري، 2010 : 66)

أ. الملائمة:- حيث تعتمد كمبدأ اساسي في التمويل ويشير الى وجوب اجراء ملائمة بين مصادر التمويل المالية للوحدات الاقتصادية .

ب. الحجم:- يلعب حجم الوحدة الاقتصادية دوراً هاماً في تحديد مصادر التمويل وبالتالي تركية رأس مال الوحدة في تحديد تسمية الديون الى صفوف الملكية.

ج. المرونة:- وتتمثل في بالقيود المفروضة والمغيرة للنشاط الاقتصادي وبخاصة المصاحبة منها لعمليات التمويل الخارجي .

د. الاهداف:- لأهداف الادارة اثر واضح على تركية رأس المال فيها، فعلى الرغم من اختلاف الاهداف في وحدة اقتصادية الى اخرى فان السياسة المالية يجب ان تتوافق مع الاهداف.

هـ. التوقيت:- ان عامل التوقيت يرتبط اساساً بعامل المرونة في تحديد نوع مصادر التمويل اذ ان استغلال الفرص المتاحة يعتمد على التوقيت المناسب والسليم في اتخاذ القرار.

و. المخاطرة:- يظهر تأثير المخاطرة في قرار التمويل جانبين الاول مصادر التمويل اذ ان ارتباط الوحدة الاقتصادية بالالتزامات تتوقع عدم امكانية الابقاء بها يعني احتمال المخاطرة فيما اختيار مصدر التمويل الثاني احتمالات انخفاض العائد المتوقع وبالتالي ارتفاع تكلفة الالتزام على العائد المخطط لها .(العبيدي، الهيتي، 1990: 256-259) .

ثامناً : مزايا التمويل المصرفي:

تمنح القروض المصرفية للمنشات الكبيرة والصغيرة وتزداد هذه القروض حجما للمنشات الكبيرة بسبب احتياجاتها لتمويل مشاريع التوسع بشكل كبير قياسا لما هو عليه للمنشات المقترضة تتمثل بالاتي : .(الحسيني، 2000: 124-126).

1- يسهل الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تعترض المنشات المختلفة خاصة منها الصغيرة والحديثة في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الاخرى .

2- لا يترتب على اقتراض المنشات من المصارف اي تدخل من قبلها في مجالس ادارة هذه الشركات والمساهمه في ملكيتها وذلك مقارنة بالممولين الاخرين وبذلك لا تفقد اي جزء من سيطرة المالكين .

3- كلفة الحصول على القروض من المصارف تكون اقل قياسا بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الاخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض طويلة الاجل ومتوسطة الاجل .

4- تتطلب عمليات التطور الفني والتقني استبدال المكائن والمعدات نظرا لارتفاع تكاليف الشراء فان الشركات تلجأ للمصارف للحصول على الائتمان لتمويل هذه العمليات .

5- يتناسب حجم مبلغ الائتمان وطول مدته مع الاغراض التي تقف وراءه اذ تتحدد في تمويل راس مال التشغيل والذي تكون مدته اقل من سنه ولتمويل المكائن والمعدات ويتراوح اجل قروضها من سنه الى خمس سنوات اما بالنسبة للغرض الثالث فانه يتمثل في تمويل الابنيه والاراضي .(الحسيني، 2000: 124-126).

تاسعاً : الاستثمارات في المصارف الإسلامية :

تمارس المصارف الإسلامية أنواع متعددة من الاستثمارات يتوقف عددها على حجم المصرف وإمكانياته المالية من مصادره الداخلية المتمثلة بحقوق المساهمين المتكونة من(رأس مال والاحتياطيات والإرباح المحتجزة والمخصصات) ومصادره الخارجية المتمثلة بالودائع بكل أنواعها وتعرف المحافظ الاستثمارية بأنها مجموعة الموجودات التي توظف فيها أموال المصرف الإسلامي سواء كانت حقيقية كالعقارات والمعادن النفيسة أو مالية كالأسهم والسندات وتقع تحت إشراف جهة محددة داخل المصرف تسعى لضمان أقصى كفاءة استثمارية وتقوم المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها وفق المجالات التالية: (الموسوي، 2011 :24)

1- التوظيف بناء على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال المضاربة والمشاركة.
2- التوظيف على مبدأ هامش الربح من خلال البيوع والإجارة المقترنة بخيار الاقتناع وبيوع المرابحة وبيوع الأمر بالشراء وبيوع الاستصناع .
3- التوظيف دون هامش ربح من خلال القروض الحسنة .

وهناك ضوابط وإحكام يجب على المصارف الإسلامية الالتزام والاسترشاد بها لاستثمار أموالها بشكل سليم وبما يضمن الإرباح للمساهمين والمودعين فيها والابتعاد قدر المستطاع عن خسارة الأموال وبما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وهذا يعني إن المصارف تسعى لتنمية ونشر الوعي وترشيد السلوك المعتدل لكافة فئات المجتمع من خلال استقطاب الموارد الاقتصادية الفائضة عن الحاجة والمعطلة وتوظيفها وفق مبادئ الإسلام السامية ، وتقوم المصارف الإسلامية بتجميع أموال جميع المودعين لديها ومن مصادرها الداخلية والخارجية لغرض استثمارها وهنا يكون المصرف هو المضارب بأموال المودعين مقابل حصولهم على الإرباح في حالة تحققها أو تحملهم لخسائر وقد يكون الاستثمار مشترك كحسابات التوفير وتحت الطلب والودائع المحددة بفترة أو حسابات الأجل والاستثمار المخصص في مشاريع محددة أو في المحافظ الاستثمارية والتي تشبه شهادات الإيداع المصرفية إلا إنها تقبل على أساس المضاربة الشرعية وبالإمكان تداولها في الأسواق كما في سندات المضاربة وكذلك صكوك الاستثمار العام وشهادات الإيداع وودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة ووحدات الثقة وتعني اخذ المدخرات من الإفراد وتوظيفها ويقوم المصرف الإسلامي بالحصول على حصة محددة من ربح هذه المدخرات وتدار من قبل جهة معينة داخل المصرف وذمم البيوع المؤجلة ومنها بيع المرابحة للآمر بالشراء .(الشمري، 2011: 45)

ونحاول في هذا البحث عرض الاستثمارات بشكل إجمالي في المصارف عينة البحث ومدى تطورها من خلال مؤشر نمو الموجودات الاستثمارية ونسبتها إلى حجم الموجودات الكلية اذ تعد من مؤشرات الأداء المتعلقة بإدارة السيولة وكفاية رأس المال ويعد المؤشر الأساسي لنجاح المصارف الإسلامية نجاح سياسيها الاستثمارية والنقدية .وهناك معايير لتقويم الاستثمارات الإسلامية للحكم على جدوى الاستثمارات من حيث المنظور الإسلامي بحيث يحقق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال اعتمادها على عدة مؤشرات منها مدى مساهمة المشروع الإسلامي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتحقيق التوازن بين الأيدي العاملة واستقرار الأسعار للتقليل أو السيطرة على التضخم ومن أكثر هذه المعايير انتشارا هي-: (ملحم ،2005 : 25)

1- مطابقة خدمات المصرف الإسلامي والسلع المنتجة لإحكام الشريعة الإسلامية وتحديد أسعارها في دراسات الجدوى وفي ضوء الأسعار السائدة وبناءا على تكاليف إنتاجها الفعلية.
2- زيادة الربح الحقيقي عن التكاليف الضمنية لرأس المال والمحسوبة وفق معدل العائد الداخلي دون خصم التدفقات النقدية فضلا عن معايير فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية واستخدام سعر خصم التدفقات النقدية يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
3- مبالغ الزكاة التي تدفعها المصارف الإسلامية هي إحدى التدفقات الخارجية التي تدفعها المصارف لدور العبادة ودور الأيتام والمؤسسات الاجتماعية.
4- معايير دالة المصلحة الإسلامية المتمثلة بتوفير فرص عمل وتحسين توزيع الدخل وخفض المال وتنميته ورعاية مصالح ابناء المجتمع مما يقلل الفقر ويفيد اكبر عدد ممكن لأبناء البلد.

وهنا يجب على إدارات المصارف الاسلامية وبأستمرار تقييم ادائها لغرض تحسين مستوى ادائها وضمان حسن استخدام مواردها والابتعاد عن الانشطة التي تعيق فاعلية العمل المصرفي الاسلامي وتحقيق اهدافه من خلال كفائة تسويق الخدمات المصرفية المتعلقة بمؤشرات نمو الودائع ومعيار تحقيق الربحية من خلال تطور الايرادات والمصروفات وقياسها بالموجودات ونمو الارباح وحقوق المساهمين وصافي الربح والاحتياطيات ومؤشرات الأداء الخاصة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر والسيولة من خلال معدلات نمو حقوق المساهمين والموجودات الكلية والاستثمارية والنقدية فضلا عن مؤشرات الأداء المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال نسبة التوظيف ذات المخاطر والخالي منها ونسبت التمويل للقطاعات التنموية من حيث أجالها وإحجامها ونسب التبرعات والقروض الحسنة إلى حقوق الملكية.(ارشد،2007 : 46)

التحديات التي تواجها المصارف الإسلامية -:

تتعرض المصارف الإسلامية إلى تحديات كثيرة فرضتها العولمة وتحرير التجارة في الخدمات المالية والاتجاه المتزايد لطهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي تتمكن من تحقيق وقورات الحجم والقدرة على التنافس وقياسا بالمصارف الربوية تعتبر المصارف الإسلامية حديثة وهذا يعد من أهم التحديات لها ، لكنها تحاول ومن خلال هيئة المحاسبة والرقابة إيجاد التدابير والسبل التي تمكنها من الاستمرار بعملها وتحقيق أهدافها وإيجاد معايير موحدة وأراء فقهية متقاربة ليمكن وضع أسس لتقيمها وقياس مدى نجاحها بدقة وهذا يتطلب تحديدها لتلك التحديات بشكل دقيق ومحاولة وضع السبل الكفيلة لمعالجتها .

ومن أهم هذه الخدمات الأتية : (نصار،2010: 67)

1- تحديد إدارة المخاطر ومدى أهميتا .
2- العناية بمصالح المساهمين وأداء حقوق المودعين .
3- التطوير المستمر للأدوات والفرص الاستثمارية.
4- مواكبة متطلبات السوق المصرفية.
5- إنشاء قواعد للبيانات والمعلومات وبما يتلاءم مع متطلبات العولمة مع الالتزام بالشريعة الإسلامية.
6- إيجاد المخارج المأمونة في الأعمال.

المبحث الثالث :

الجانب التطبيقي للبحث

الغرض اثبات ما تم عرضه في الجانب النظري من البحث نحاول تطبيقه على عينة عمدية من المصارف العراقية الاسلامية حيث تم اختيار مصرفي ايلاف الاسلامي والمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية لدراسة مؤشرات نمو استثماراتها وبناءا على ما تعرضه في تقاريرها المالية السنوية ، لاثبات مدى صحة فرضية البحث من عدمها .

- **نبذه عن المصرف العراقي الاسلامي** :-

تأسس المصرف في 1992 / 12 / 19 . وباشر في 1993/ 4 / 24 بتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها للمواطنين واستثمار الأموال في مجالات مختلفة وبما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية برأسمال قدره (25596000000) دينار وهو شركة مساهمة خاصة وأدرج في سوق العراق للاوراق المالية في عام 2004 وتم زيادة راس ماله ليصبح (51192000000) دينار خلال سنة 2009 ولم يزداد خلال 2010 وتم زيادته خلال عام 2011 ليصبح (102384000000) دينار وتم زيادته خلال عام 2012 ليكون بمبلغ (152000000000) دينار وللمصرف 16 فرعا في احدى عشر محافظة في العراق .

- **نبذة عن مصرف ايلاف الاسلامي** :

تأسس المصرف باسم مصرف البركة للاستثمار والتمويل في 2001 / 3 / 18 براس مال قدرة مليارين دينار وباشر اعمالة من خلال الفرع الرئيسي في 2001/ 6 / 23 وخلال عام 2007صدر قرار من دائرة تسجيل الشركات والمتضمن تعديل اسم الشركة الى شركة مصرف ايلاف الاسلامي مساهمة خاصة وجعل نشاطها ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة وفق احكام الشريعة الاسلامية . وتم زيادة راس المال خلال سنة 2007الى (8) مليار دينار ثم اصبح (10) مليار خلال سنة 2008 وتم زيادتة الى (20) مليار دينار في سنة 2009 وتم زيادتة الى (50) مليار دينار خلال سنة 2010 ثم تم زيادتة الى (100) مليار دينار خلال سنة 2011 وقررت ادارة المصرف خلال سنة 2012 زيادة راس المال الى (152) مليار دينار وتم الاكتتاب بمقدار الزيادة الا ان موافقة البنك المركزي لم تصدر حتى تاريخ اعداد الميزانية في 2012 / 12 / 31 . وللمصرف (16) فرعا منها (6) فروع في بغداد والباقي في بقية المحافظات ويعتمد المصرف على النظام المصرفي (T24) من شركة (Temenos) السويسرية ويعد اول مصرف ادخل هذا النظام القطر واعتبارا من 2010 والذي يتميز بمواصفات منها يقوم بحل الخلافات المستمرة مع شركة البرامجيات وكذلك امكانية التعديل والاضافة والتغيير على مداخله و عملياته الى قاعدة البيانات واضافة لغات متعددة فضلا عن اضافة جداول البيانات والربط بينهم وحسب الحاجة .

وبذلك يتم اصدار التقارير بعدة صيغ وبعدة لغات تتلائم مع احتياجات الزبائن والمتطلبات القانونية ويهدف المصرف الى تعزيز البنة التحتية وتنوع ايراداته فضلا عن تمويل المشاريع ذات النفع العام والتوسع في ايقامة علاقات مصرفية عالمية والاستمرار بفتح الفروع وتوسيع قاعدة المراسلين عربيا وعالمينا وتدريب كوادره باستمرار وتحتوي محفظته الاستثمارية على احتفاضة بمساهمات في مختلف اختصاصات الشركات وباستثمارات طويلة الأجل في القطاع المالي والمختلط والخاص .

وفيما يلي عدد من المؤشرات التي اعتمدت في البحث لغرض اثبات فرضيته وهي معدل نمو الاستثمارات السنوي في المصارف الاسلامية عينة البحث ومعدل نمو موجوداتها السنوية والتي تمثل الاستثمارات الجزء المهم منها وكذلك نسبة الايرادات المتحققة فيها الى اجمالي الاستثمارات وكما يلي :-

1- **مؤشر نمو الموجودات** :- **حيث تم الاعتماد على المعادلة التالية**:

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{|\text{مبلغ الموجودات للسنة الحالية} - \text{مبلغ الموجودات للسنة السابقة}|}{\text{مبلغ الموجودات للسنة السابقة}} \times 100$$

$$\text{معدل النمو الاجمالي} = \left(\frac{\text{مبلغ المؤشر في السنة الاخيرة}}{\text{مبلغ المؤشر في سنة الاساس}}\right)^{\frac{1}{\text{ن} - 1}} - 1 \times 100$$

جدول (1) معدلات نمو اجمالي الموجودات في المصارف عينة البحث للفترة من 2013-2016 (المبالغ بالاف الدنانيير)

السنة	أجمالي موجودات المصرف العراقي الاسلامي / دينار	معدل النمو السنوي %	اجمالي موجودات مصرف ايلاف الاسلامي /دينار	معدل النمو السنوي %
2013	84845675	--------	64600005	-----
2014	80979849	39،5	196812945	**62،204**
2015	310103697	31،286	351739130	**72،78**
2016	373689873	50،20	380653143	**22،8**
معدل النمو الاجمالي%		**48،8**		**49،20**

المصدر : من اعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث .

من خلال معدلات النمو السنوية الظاهرة في الجدول أعلاه نجد انها متذبذبة في المصرف العراقي خلال سنوات البحث حيث انخفضت بمعدل أكثر من 5% خلال سنة 2013 وذلك بسبب انخفاض مبلغ الموجودات بمقدار (4579833) ألف دينار الا انها ارتفعت وبمعدل أكثر من 286 % خلال سنة 2014 اما خلال سنة 2015 فقد ارتفع إلى أكثر 20 % وهذا مؤشر جيد يدل على ازدياد مبالغ الموجودات الذي يعكس زيادة حقوق المصرف.

أما معدلات النمو السنوية لمصرف إيلاف فأنها بانخفاض مستمر ففي سنة 2013 حقق المصرف معدل نمو سنوي أكثر من 204 % وفي سنة 2014 حققت أكثر من 78%، وهذا يعني ازدياد مبلغ الموجودات بمقدار جيد وحقق خلال 2015 معدل نمو أكثر من 8% وهذا يعكس استمرار زيادة مبالغ الموجودات في المصرف .

وبناءًا على مجموع النمو الاجمالي نجد ان مصرف ايلاف حقق نمو اكثر من 20 % وبهذا يفوق على المصرف العراقي الاسلامي بمعدل نمو موجوداته بشكل كبير بما يعكس تطور المصرف وزيادة اصوله الثابتة والمتداولة وبالتالي زيادة مركزه المالي .

2 -**مؤشر نمو الاستثمارات** :-

جدول (2)

معدلات نمو اجمالي الاستثمارات في المصارف عينة البحث خلال 2013-2015

(المبالغ بآلاف الدنانير)

السنة	أجمالي الاستثمارات لمصرف العراقي الاسلامي / دينار	معدل النمو السنوي %	اجمالي الاستثمارات لمصرف ايلاف الاسلامي /دينار	معدل النمو السنوي %
2013	5456944	--------	3984272	-----
2014	6993993	06،14	3769708	**38،5**
2015	6373990	41،2	3988637	**813،5**
2016	92537482	46،363	4088637	**51،2**
معدل النمو الاجمالي%		**85،15**		**07،8**

في الجدول اعلاه نجد إن معدل النمو السنوي في المصرف العراقي متفاوت بشكل كبير لسنوات البحث ففي سنة 2013 حقق معدل نمو أكثر من 14 % في حين انخفض الى 2% لسنة 2014 لان مبالغ الاستثمارات لم تزداد خلال السنة عن السنة السابقة الا بمبلغ قليلا وارتفع بنسبة كبيرة جدا خلال 2015 وهذا يدل على ارتفاع مبالغ لاستثمارات في المصرف مما يدل على إمكانيته في استقطاب الوداع ومصادر التمويل الأخرى الداخلية والخارجية .

اما معدلات النمو السنوي في مصرف إيلاف فنجد انها منخفضة خلال جميع سنوات البحث وبشكل خاص خلال سنة 2013 حيث انخفض بمعدل أكثر من 5% اي ان مبلغ الاستثمارات انخفض بمقدار (214564) ألف دينار وارتفع خلال سنة 2015 بأكثر من 5% وخلال سنة 2016 انخفض الى أكثر من 2% وبذلك فأن معدلات النمو متذبذبة وهذا يعكس انخفاض وعدم استقرار الاستثمارات في المصرف .

ومن خلال الجدول اعلاه نرى ان معدل النمو الاجمالي في المصرف العراقي اعلا منه في مصرف ايلاف على الرغم من انخفاض معدل نمو الموجودات في المصرف العراقي وهذا يدل على ضخامة الاستثمارات من اجمالي الموجودات ، اما في مصرف ايلاف فأن زيادة نمو

الموجودات يتمثل بزيادة الموجودات الثابتة في العقارات وانخفاض مبالغ الاستثمارات من اجمالي موجوداته .

3- نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات وتستخرج حسب المعادلة التالية :-

$$\text{نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات السنوية}}{\text{اجمالي الايرادات لنفس السنة}} \times 100$$

جدول(3)
نسب إجمالي الاستثمارات الى أجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث للفترة 2013-2016

السنة	نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات للمصرف العراقي الإسلامي 100%	نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لمصرف إيلاف الإسلامي100%
2013	43،6	17،6
2014	75،7	92،1
2015	06،2	13،1
2016	90،7	58،10
المتوسط	035،6	95،4

تشير النسب اعلاه الى ما تمثله الاستثمارات من مجموع الموجودات في المصارف عينة البحث وهي متقاربة في المصرف العراقي الاسلامي ولجميع سنوات البحث وهذا يدل على محافظة المصرف على نسبة استثماراته قياسا بحجم الموجودات فيه وتعتبر الاستثمارات احد الموجودات الاساسية في المصارف الاسلامية . اما نسب مصرف ايلاف الاسلامي فهي مرتفعة في السنة الاولى من سنوات البحث وانخفضت الى اكثر من 1 %(فقط للسنتين الثانية والثالثة اما خلال السنة الرابعة ارتفع بنسبة كبيرة اكثر من 10 % وهذا يعني زيادة حجم استثماراته قياسا بموجوداته وهذا يعكس قدرت المصرف على جذب الوداع من زبائنه . ومن خلال المتوسط لسنوات البحث نجد انه مرتفع في المصرف العراقي الاسلامي اكثر من مصرف ايلاف لان الاستثمارات فيه اكثر من الاستثمارات في مصرف ايلاف .

4- نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات :-

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي الاستثمارات لكل سنة} = \frac{\text{أجمالي الإيرادات السنوية}}{\text{أجمالي الاستثمارات لنفس السنة}} \times 100$$

جدول (4)

نسب إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات والإيرادات السنوية للمصارف عينة البحث للفترة 2013-2016 . المبالغ بآلاف الدنانير -

السنة	المصرف العراقي الاسلامي		مصرف ايلاف الاسلامي	
	أجمالي الايرادت المبالغ بألاف الدينار	نسبة الايرادت الى الاستثمارات 100%	أجمالي الايرادت المبالغ بألاف الدينار	نسبة الايرادت الى الاستثمارات 100%
2013	2439323	707،44	14438273	**38،362**
2014	2589472	61،41	19268742	**15،511**
2015	17267252	93،270	30158134	**10،756**
2016	35382540	79،119	18832326	**60،460**
المتوسط		**259،119**		**558،522**

تعد هذه النسبة من نسب توظيف الأموال اذ يتم بموجبها قياس أداء المصارف ومدى كفاءتها في استخدام الأموال المتاحة لديها والعائد المتحقق عليها ومن خلال النسب أعلاه نجد إنها خلال السنين مرتفعه جدا في مصرف إيلاف قياسا بالمصرف العراقي والاستثمارات تعكس قدرة المصرف على توظيف أمواله والتي تمثل المحور الأساسي في المصارف الإسلامية ومقدرته المالية وارتفاع هذه النسب ينعكس إيجابا على أداء المصرف لأنه يقوم على اختيار فرص مضمونة الربح قليلة المخاطرة بحيث يحقق اعلي الإيرادات من استثمار أمواله ونجد النسب في المصرف العراقي متقاربة في السنتين الأولى ومرتفعة خلال 2015 الا إنها انخفضت خلال سنة 2016 . ومن خلال المتوسط في الجدول اعلاه نجد انه كبير لمصرف إيلاف قياسا بالمصرف العراقي لان الاستثمارات في المصرف قليلة قياسا بها في المصرف العراقي وانخفاضها يعود الى ضخامة الاستثمارات في المصرف قياسا بمجمل موجوداته.

ومن خلال معدلات النمو للموجودات والاستثمارات في المصارف عينة البحث وعلى مدى سنوات البحث نجد انها متنامية بشكل عام وهذا يثبت فرضية البحث بأن بقاء المصارف الاسلامية واستمرارها بعملها بكفاءاة وفاعلية ينعكس من خلال ارتفاع معدل استثماراتها الذي يعكس قدرتها على جذب الودائع من زبائنها وتوضيفها بفرص مظمونه العائد قليلة الخاطرة تنعكس فائدتها على سمعة المصرف ايجابا وفائدة زبائنه ماليا.

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

أولا -: الاستنتاجات.

1. المصارف الإسلامية تعد ركن مهم من أركان السياسة المالية والنقدية في اى بلد ولاسيما العراق.
2. تزايد عدد المصارف الإسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية لثبات نجاحها من خلال تبنيها سياسات استثمارية كفوءه وتوظيف عمالها في مشاريع مضمونة من حيث العائد وتساهم في خدمة المجتمع.
3. تنوع الاستثمارات وكثرة اشكالها في المصارف الإسلامية أكسبتها خاصية لجذب الودائع بكل أنواعها والمستثمرين بمختلف رغباتهم.
4. انتشار المصارف الاسلامية في الدول الاوربية ذات الاغلبية غير الاسلامية دليل تبنيها لافكار مصرفية كفوءة وذات فائدة للمجتمع بشكل عام والمستثمرين فيها بشكل خاص.
5. واجهت المصارف الإسلامية تحدياً كبيراً من قبل المصارف التجارية العالمية .
6. عدم وجود سوق مالية إسلامية دولية منظمة للمساعدة على الإستخدام الأمثل للأموال خاصة .
7. أحتفاظ المصارف الإسلامية بفائض سيولة كبير في المصارف بسبب محدودية مجالات الاستثمار.

ثانيا :- **التوصيات** .

1. ضرورة وجود معايير وقواعد محاسبية لتنظيم العمل في المصارف الإسلامية من النواحي المالية والمحاسبية لتسهيل مقارنة المصارف الإسلامية وبالتالي تقييمها
2. هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه المصارف الإسلامية وعليها اعتماد الأساليب العالمية فضلا عن الفتاوى الشرعية لمواجهة هذه التحديات في ضل المنافسة المستمرة والتغير الديناميكي المتسارع .
3. ضعف في نشر ثقافة العمل المصرفي الإسلامي في الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء .من خلال قلة الإعلانات ونشر الكتيبات والنشرات التي تعرف أبناء المجتمع بحقيقة عمل المصارف الإسلامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص .
4. رغم وجود عدد كبير من المصارف الإسلامية في العراق إلا إن المتعاملين معها عدد قليل من أبناء المجتمع رغم إنها تخدم اغلب فئات المجتمع العراقي لكنهم بحاجة إلى التعرف على طبيعة هذه المصارف وأنواع الاستثمارات فيها وما تشكله من حلقة حقيقية ومهمة في تنمية اقتصاد البلد وجذب المستثمرين والمودعين لتنمية أموالهم وخدمة أبناء مجتمعهم لذلك يجب أن تنتهج برامج تعريفية للعمل المصرفي الإسلامي يفهمها جميع فئاته .
5. اعتماد المصارف الإسلامية العراقية على النظام المحاسبي كما هو الحال في المصارف غير الإسلامية وهذا ما أوجبه البنك المركزي العراقي ليساعدها على عرض بياناتها بالشكل الكفء وبما يتلاءم مع خصائص عملها المصرفي بل يجب أن يكون هناك نظام محاسبي متخصص في عملها المصرفي الإسلامي ويتلاءم مع مفردات أسماء حساباتها وقوائم أعمالها وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية .
6. ضرورة تشجيع البنك المركزي للمصارف الإسلامية العراقية للتوسع بالاستثمارات ذات الفائدة الاجتماعية الأكثر لأبناء المجتمع وتقليل الضرائب والرسوم عليها لتشجيع المستثمرين والمودعين والمستفيدين من عمل هذه المصارف لتحقيق الفائدة لهم من جهة وخدمة المجتمع والمساهمة بالتنمية الاقتصادية من جهة أخرى .
7. ضرورة تفعيل الاسواق المالية الاسلامية التي تتيح للمصارف الاسلامية تداول أسهمها ومنتجاتها مع ما تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية .
8. إعفاء المصارف الاسلامية من سقوف التمويل باعتبار ان المصارف الاسلامية هي مصارف استثمارية في توجيه النشاط الاستثماري الاقتصادي على مستوى البلد .

المصادر

- القرآن الكريم

1. احمد ابو عبيد المصارف الاسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي ، ورقة بحث مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية ،دمشق ، 2005.
2. احمد محمد محمود نصار (2010) الاستثمار بالمشاركة في البنوك الاسلامية (الطبعة الاولى) دار الكتب العلمية / بيروت لبنان .
3. اخلاص باقر النجار ، خولة رشيد حسين ، دور الصيرفة الاسلامية في تطوير اسواق المال مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (4) ، العدد15، 2005 .
4. ارشد محمود عبد الكريم احمد ارشد (2007) الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية ، الطبعة الثانية ، دار الالثقافة للنشر والتوزيع . عمان الاردن .
5. التقارير السنوية للمصرف العراقي للتنمية ومصرف ايلاف الاسلامي خلال فترة البحث.
6. جمال فريد ،أليان ابو خضير ،النقود والبنوك،ط 1،دار الجامعة الجديد،القاهرة، 2002.
7. حمزة ، شودار ، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية الجزائرية ، 2007.
8. الخاقانيء نوري عبد الرسول (2011). المصرف الاسلامي، ط1 ، عمان ، الاردن ، دار الطبع اليازوري.
9. الخضريء محسن احمد (1990). البنك الاسلامي. ط1 ، لبنان ، دار نشر الاوائل .
10. رشا العطار ،رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، ط 1،دار صفاء للتوزيع والنشر، الاردن،عمان ،2000.
11. رضا صاحب ابو حمد ،الخطوط الكبرى للاقتصاد الاسلامي،ط1،دار مجدلاوي،عمان، 2006.
12. رمضان علي الشراح ، محمد سعيد الشريف ، العولمة والبنوك الاسلامية ، مجلة آفاق اقتصادية ، اتحاد غرفة التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد (23) ، العدد (90)، 2002 ، مركز البحوث والتوثيق.
13. زينب نوري العزيزي.(2011) . نظرية الاقتصاد في الاسلام ، ط1 ، الاردن : دار المسير .
14. سامر مظهر قنطنجي (2011) صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ، الطبعة الاولى - دار شعاع للنشر والعلوم حلب سوريا .
15. سمحانء حسين محمد (2011). اقتصاديات التقود والمصارف ، ط1 ، عمان ، الاردن ، دار الصفاء .
16. شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مخاطر العمل المصرفي - دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الموصل ، 2007.
17. صادق راشد الشمري (2012): اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية (الطبعة الاولى - دار اليازوري - عمان الاردن للطباعة والنشر .
18. طايل ، مصطفى كامل للسيد ،(2012) البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي ، ط1 ، عمان ، الاردن ، دار اسامة للتوزيع والنشر .
19. العامري، رشاد نعمان (2012). الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية ، ط1 . القاهرة ، مصر : دار فكر العرب .
20. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الادارة الاستراتيجية بين البنوك الاسلامية ،المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.

21. عبد العظيم حمدي، السياسات المالية والنقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والفكر الاسلامي ،دار الجامعة، مصر، 2007.
22. العجلوني. محمد محمود .(2008). البنوك الاسلامية . ط1عمان ، الاردن : دار الميسرة .
23. عجيمية . محمد عبد العزيز .(2000). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية كلية التجارة ، الاسكندرية .
24. علي بدران ، المصارف الاسلامية والتطورات المتسارعة ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (291) ، بيروت ، لبنان ، 2005.
25. القريشيء محمد صالح تركي (2010). التنمية الاقتصادية، ط1 ، الاردن : جامعة مؤتة .
26. ماجد الصوري ، أهمية المصارف الاسلامية في دعم الاقتصاد العراقي المتدهور ، 2008.
27. محمد بلتاجي ، صيغ التمويل في المصارف الاسلامية ، .2005 .
28. محمد سعيد سلطان ، ادارة البنوك ، دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية ، 2005.
29. محمد شيخون، المصارف الاسلامية ، ط 1، دار وائل للنشر ،عمان ، الاردن ، 2002.
30. مصطفى ابراهيم محمد ، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية – دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية ، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الأمريكية المفتوحة ، القاهرة ، 2006.
31. ملحم احمد سالم ملحم (2005) بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الاسلامية . الطبعة الثانية / دار الثقافة للنشر والتوزيع.
32. الموسوي حيدر يونس الموسوي (2012) المصارف الاسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية / الطبعة الاولى – اليازوري – عمان . الاردن .
33. الموسوي، حيدر يونس .(2011). المصارف الاسلامية، ط1 ، عمان - الاردن : دار الطبع اليازوري .
34. النجار. اخلاص باقر(2009)، المصارف الاسلامية ، البصرة ، العراق : دار الكتاب .
35. نجيب ، نعمة الله وآخرون ، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2005.
36. نجيب طاهر محمد المخلافي ، استخدام نظام ABC في قياس تكاليف أنشطة المصارف الاسلامية بالتطبيق على بنك سبأ في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2002.
37. الهيتي عبد الرزاق (2008)، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1 ، عمان، الاردن : دار اسامة .
38. الوادي وسمحان : محمود حسن الوادي وحسين محمد سمحان ، المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية ، الطبعة الثانية / دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن .

الانترنت :-

1. Hasan، MK & Lewis MK 2007، The handbook of Islamic banking، Edward Elgar Publishing، Cheltenham.
2. http/mosgec.com/mos./magazine/418
3. www.abdulkarimGuendouz/pdp-/2004 -00
4. www.google الية عمل البنوك الاسلامية
5. www.google-iq-search-4 -00

6. ابو المنذر ، التمويل بالمرابحة في المصارف الاسلامية مع اشارة لحالة بنك البركة الجزائري ،2007 Uwww.echoroukhline.com/montada/showther eaul.
7. عطية جمال الدين / 2005 نمو فهم البنوك الاسلامية www.balagh.com . مجلة الجيش العدد / 950 / نيسان 2006.